دور التخطيط الاقتصادي في موائمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في العراق بعد عام 2003

سناء سالم حميد / باحثة
أ .م .د ستار جابر عمران / الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
http://doi.org/10.31272/JAE.44.2021.130.7

تأريخ أستلام البحث : 2021/7/25 **مقبول للنشر بتأريخ : 2021/8/8**

المستخلص
يهدف هذا البحث الى معرفة دور التخطيط الاستراتيجي في موائمة مخرجات التعليم الجامعي العراقي ومتطلبات سوق العمل وسبل إحداث هذا التوافق، ولتحقيق الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للواقع، ومن خلال التحليل تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات ومن أهمها عدم ملائمة خريجي التعليم الجامعي مع سوق العمل، هذا ناجم عن عدم وجود تخطيط مسبق لما يحتاجه سوق العمل من هؤلاء الخريجين، وعلى ضوئها تم وضع عدد من الحلول والمتقرحات، ومن أهم ما اوصت بها الباحثة ضرورة تركيز المؤسسات التعليمية على مواءمة مخرجاتها مع احتياجات ومتطلبات مؤسسات سوق العمل لسد تلك الإحتياجات من جهة، ولضمان حصول الخريجين على فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم ومؤهلاتهم من جهة اخرى.
الكلمات المفتاحية: التخطيط الاقتصادي، التعليم الجامعي ، سوق العمل.

مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 130 / كانون الاول/ 2021
الصفحات : 94-105

*** بحث مستل من رسالة ماجستير**

المقدمة

إن الموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، فقد إزدادت خطورةً واتساعاً بعد عام 2003؛ بسبب وجود اوجه خلل عديدة تظافرت لتوليد اثاراً اقتصادية واجتماعية، وابرز هذه الاثار بطالة متزايدة وإنتاجية منخفضة. ان الخلل في التخطيط والادارة للدولة بعد عام 2003 الغير واضحة اقتصادياً، فضلاً عن طبيعة الظروف الخارجية والداخلية للعراق ساهمت في ابقاء أعداد هالة من القوى العاملة معزولة وبعيده عن مساهمات النشاط الاقتصادي في العراق، أذ تواجه مخرجات التعليم الجامعي في الآونة الأخيرة مشكلة بطالة، لذلك تتطلب الاوضاع والمتغيرات الحالية على ضرورة الاهتمام بمخرجات التعليم وتنميتها من خلال تأهيلهم بما يناسب المستويات العالمية ويلبي متطلبات سوق العمل.

مشكلة البحث:- إن تنامي مخرجات التعليم الجامعي كماً وليس نوعاً؛ تسبب بحدوث فائض عرض وانخفاض الطلب في سوق العمل في العراق لم يستطع القطاع الاقتصادي من استيعابها مما يدفع الى الاختلال الكبير في هيكل الناتج .

فرضية البحث :- بأن هناك دوراً للتخطيط الاقتصادي في تعزيز الموائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بعد عام 2003 .

هدف البحث:- يهدف البحث الى معرفة دور التخطيط الاستراتيجي في بيان مدى العلاقة بين مؤسسات التعليم (مخرجاتها) وسوق العمل وتحديد طبيعة المشاكل التي تواجهها وإمكانيات تحقيق الموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

منهجية البحث:- يتحدد البحث استعمال المنهج الاستقرائي بالإعتماد على الإسلوب الوصفي التحليلي في عرض البيانات والمعلومات الواردة في البحث دور خطط التنمية الاقتصادية في موائمة مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في العراق بعد عام 2003.

هيكلية البحث:- ولغرض انجاز هذا البحث قد تناول ثلاثة محاور، تناول المحور الأول المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل العراق، وقد تطرق المحورالثاني واقع سوق العمل للخريجين في العراق بعد عام 2003، والمحورالثالث إمكانيات المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومدخلات سوق العمل في ظل خطط وإستراتيجيات التنمية الوطنية في العراق.

أهمية البحث:- تكمن أهمية البحث بالتعرف على أسباب مشكلة البطالة بين مخرجات التعليم الجامعي في العراق بهدف التخطيط المستقبلي لتلك المخرجات التي تلبي طموحاتهم من جهة ومتطلبات سوق العمل من جهة اخرى.

المحور الاول: المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في العراق

يمكن تعريف المواءمة بمفهومها الحديث بانها التخطيط للتعامل مع التوقعات المستقبلية لأرباب العمل فضلاً عن التعامل مع متطلبات سوق العمل الحالية، حيث ان الدول المتقدمة تؤكد على ضرورة ان تمتلك مخرجات التعليم المعرفة والقدرة التي تمكنها من اكتساب المهارات التي يقدمها التقدم التكنولوجي[1] إن الطلب على العمل يتأثر بظروف القطاع الانتاجي وبحالة النشاط الاقتصادي وبمستوى الطلب الكلي وبالظروف الاجتماعية السائدة وبالمحيط السائد والخارجي للبلد، وكذلك يتأثر بالأطراف المشاركة في سوق العمل والاساليب الإنتاجية المستخدمة هل هي كثيفة رأس المال ام كثيفة العمل، ويمكن استخدام مستوى الطلب على العمل كمؤشر للحكم على نوعية مخرجات التعليم ودرجة الانتفاع منها في تغطية متطلبات سوق العمل من العناصر المتخصصة الفنية والادارية والايدي العاملة (الماهرة والغير الماهرة)[2].

يشهد سوق العمل تحولات وتغيرات هيكلية جذرية حيث تجعل الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تتوسع وهذه التطورات السريعة التي يعيشها الاقتصاد نتيجة التطور التكنولوجي والمنافسة بين شركات الاعمال، أثرت بشكل كبير على شكل وسلوك الطلب والعرض في السوق، فالتطور التكنولوجي بقدر ما ساهم في تحسين وتطوير الانتاج كماً ونوعاً ادى الى تراجع فرص العمل خاصة أمام الخريجين الجدد، فسوق العمل عرف تحولات لا يمكن التغافل عنها، وبالرغم من هذا التطور التكنولوجي المستمر سواء في التعليم أو الاقتصاد أو في مجالات الحياة الاخرى لا تزال هناك فجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل وهذا التطور وما يصاحبه من متطلبات الاعمال، بحاجة لسرعة تغيير متطلبات سوق العمل، لكن ما يقابله بطء في استجابة التعليم

[1] ـ صبري ،علاء حسين، التعليم المهني ،دار الكتب والوثائق ،بغداد،2017،ص 73.

[2] ـ الربيعي،فلاح خلف علي،امكانيات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العددالعشرون، 2009،ص11.

لهذا التغيير مما ادى الى ضعف التعاون بين التخطيط التعليمي والتخطيط لقوة العمل[1]. ونتيجة لذلك يسجل فائض في المعروض من الخريجين المفتقرين الى الخبرة وفائض في الطلب على العمل ذوي الخبرة العالية ويمثل هذا الإتجاه تحدياً هيكلياً خطيراً للحكومة والقطاع الخاص مما يتطلب المبادرة والإلتزام بتحسين التدريب المهني والتقني ،فالحاجة القائمة على تكثيف العمل من اجل تحسين نوعية التعليم وتزويد الطلبة بالمزيد من المهارات الفنية ولا سيما مهارات تكنولوجية المعلومات[2].

لذا تدعو الضرورة الى العمل على زيادة التواصل بين قطاعات التعليم وقطاعات الاعمال والانتاج حتى يتكمن رجال الاعمال من الاطلاع على المناهج التي تدرّس في قطاع التعليم العالي وذلك في التخصصات التي تهم رجال الاعمال ،وكذلك تمكين التدريسين والطلاب بالجامعات من الاطلاع على التقنيات المستخدمة في المؤسسات الانتاجية، وهذا يعطي فرصة للجامعات في امكانية تعديل مناهج الدراسة، واضافة تخصصات مستحدثة تلائم متطلبات القطاعات الانتاجية وبالتالي تحقيق الترابط بين الجامعات والقطاعات الانتاجية للبلد[3].

ونظرا لعدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل فقد اصبحت الحاجة ملحة للمواءمة بالوقت الحالي، وتتزايد اهميتها في ظل التغيرات والتحولات التي عرفها سوق العمل في السنوات الاخيرة [4] وتُرجع الدراسات والابحاث ضعف المواءمة ما بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل إلى[5] :

اولاً- انخفاض الكفاءة النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتها (تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والإبتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والإتجاهات الإنتاجية).

ثانياً - إنخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج أعداداً من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.

المحور الثاني: واقع سوق العمل للخريجين في العراق بعد عام 2003

لقد شهد العراق أحداثاً جديدة وظروفاً غير طبيعية بعد عام 2003 من الناحية السياسية والاقتصادية بشكل خاص والنواحي الأخرى بشكل عام، إذ حدث تدمير في كافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبنى التحتية المهمة والرئيسية في الإقتصاد العراقي وتعطيل الإنتاج الكلي للقطاعات السلعية والخدمات الإجتماعية والصحية والتعليمية...الخ، فضلاً عن توقف المنشآت الصناعية عن العمل وإنخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (ضعف المعدلات الإستثمارية) وبالتالي ضعف القدرة على خلق فرص للعمل وإستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل[6]، إن نتيجة الإختلالات في الاسواق العراقية أدت إلى ظهور مشكلة البطالة بشكل واضح وصريح وخاصة بين أوساط الشباب المتعلم وخريجي الكليات والجامعات، وزيادة تشغيل الأحداث غير المتعلمين (إرتفاع نسبة العمالة غير الماهرة) وإرتفاع نسبة العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية بسبب ظاهرة الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة، بسبب الظروف المستجدة التي مرت بالعراق، هذه المشكلة التي تمس إستقرار المجتمع العراقي، وفي هذا المبحث سنتناول المؤشرات الاساسية لسوق العمل والبطالة بين الخريجين في العراق.

اولاً- مؤشر حجم العاملين من الخريجين أكد الإقتصادي(Schultz) أنه كلما زاد المستوى التعليمي للفرد زادت فرصته في الحصول على فرصة عمل، لكن هذا الأمر ليس دقيقاً بالنسبة للعراق، حيث يواجه خريجوا

---

[1] ـ المدهون، أيمن سامي جميل، مدى مواكبة مهارت خريجي التعليم المحاسبي لمتطلبات سوق العمل المصرفي في قطاع غزة ،جامعة الازهر ،فلسطين ، رسالة ماجستير،2018،ص31.

[2]- المجالي،آمال ياسين،سبل تعزيز المنافع المشتركة بين مؤسسات التعليم التقني وسوق العمل ،جامعة الطفيلة التقنية الاردن انموذجاً،ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية،المنظمة العربية للتنمية الادارية،المنامة ،مملكة البحرين،2010،ص53.

[3] ـ قبة، فاطمة، دور منتجات المؤسسات الجامعية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،الندوة الدولية المشتركة بين جامعة تنسة الجزائرية وجامعة قفصة التونسية حول الادماج المهني لحملة الشهادات الجامعية ،جامعة تبسة الجزائر ،2012،ص10.

[4] ـالحيالي ،إيهاب عبد الرزاق حسين، ضمان جودة مخرجات التعليم العالي من اجل تلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل ،المؤتمر العربي الثالث لضمان جودة التعليم العالي ،جامعة الزيتونة، الاردن، 2013،ص757.

[5] ــ صيام ،احمد زكريا،تخطيط سياسات التعليم العالي وفقا لاحتياجات سوق العمل في القرن الواحد والعشرين،معهد التخطيط العربي،الكويت،2010،ص9.

[6]- جبر، نادية لطفي، الاستثمار البشري ومتطلبات سوق العمل في ضوء واقع التعليم الجامعي /العراق دراسة قياسية ، رسالة ماجستير،جامعة بغداد ،كلية الادارة والاقتصاد،2018،ص74

التعليم الجامعي بشكل عام ، والتعليم الأهلي بشكل خاص تحدياً يتمثل بإرتفاع مستويات البطالة بين شرائح الخريجين، وعدم مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل علاوة على عدم قدرة جهاز التعليم الجامعي بالتحكم باحتياجات السوق، ومسايرة التغيرات الدائمة في تلك الاحتياجات في ظل ظروف توسع الطلب على التعليم، والتضخم الحاصل في مخرجاته[1]. نوضح ذلك في الجدول (1).

جدول (1) حجم العاملين من الخريجين الى اجمالي العاملين للأعوام(2003 - 2018)

السنوات	عدد العاملين الكلي	عددالعاملين من حملة الشهادات الجامعية	نسبة حملة الشهادة الجامعية الى العاملين الكلي%
2004/2003	1241897	408891	32.9
2005/2004	1220798	439631	36.0
2006/2005	1222831	603421	49.3
2007/2006	1201035	641046	53.3
2008/2007	1181273	726975	61.5
2009/2008	1017920	778485	76.4
2010/2009	1344627	752119	42.5
2011/2010	1469044	816420	55.5
2012/2011	1471659	825696	56.1
2013/2012	1512231	865264	57.2
2014/2013	1566070	905149	57.7
2015/2014	1670512	982689	58.8
2016/2015	1688014	990994	58.7
2017/2016	1661094	989267	59.5
2018/2017	1534100	733099	47.7
2019/2018	1655386	931006	56.2

المصدر:- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،دائرة التنمية البشرية،قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة،لسنوات متعددة.

- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،بنك المعلومات.

توضح بيانات الجدول(1)أن نسبة العاملين من الخريجين من مجمل العاملين ارتفع عن عام 2004/2003التي كانت تبلغ (32.9%) لتصل اعلى نسبة لها عام 2009/2008 لتبلغ (76.4%) فإزداد عدد العاملين بشكل واضح، ومن ثم إنخفض في الأعوام اللاحقة بشكل نسبي بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة في البلد خلال هذه الفترة مما أدت بالخريجين إلى الهجرة إلى دول أخرى بطرق مختلفة ومنهم حملة الشهادات العليا، وأستمرت النسبة بشكل متذبذب إلى أن إنخفضت عام 2019/2018الى (56.2%) بسبب إنخفاض أسعار النفط ووجود العجز في موازنة الدولة وتردي الأوضاع وثقل كاهل الحكومة بتوفير الرواتب والإجور للعاملين الموجودين في المؤسسات الحكومية والتي تتسم بإرتفاع أعدادهم بشكل كبير جداً، وعلى الرغم من تكدس أعداد كبيرة من العاملين في المؤسسات الحكومية إلا أن هذه النسب ضئيلة جداً بالنسبة لتوزيع الايدي العاملة حسب الحالة التعليمية ، وهذا يؤدي إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا وفقاً لمخرجات التعليم العالي الكمية التي لا تتناسب مع حجم العاملين ذوي الشهادات العليا وهذه مشكلة أساسية.

ثانياً - مؤشر حجم البطالة بين الخريجين

تقوم الجامعات بتخريج اعداد كبيرة من الخريجين في مختلف التخصصات، وعلى هذا الاساس تم تحويلهم الى مخزون رأس مال بشري يجب الاستفادة منهم لما لديهم من مؤهلات تجعلهم في الاماكن المناسبة ،وحيث أن هيكل العمالة يتضمن فئة كبيرة من خريجي الجامعات والمعاهد وهم يمثلون مخزون رأس مال بشري، فأنه لابد ان يتوافر لهم العمل المناسب حتى يجد فيه مجالاً لتصريف هذا المخزون[2].

[1]- محمد، عدي صابور، انعكاس مخرجات التعليم الأهلي على سوق العمل في العراق، جامعة حياة الخاصة للعلوم التكنولوجيا، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،العدد54، 2018،ص 235.

[2]- فليه، فاروق عبده ،اقتصاديات التعليم ،مبادى راسخه واتجاهات حديثة ،عمان ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،2003.

إن للبطالة مردودات سلبية على الخريجين في بداية حياتهم العملية، وهو شعور بالإخفاق في الحصول على فرصة عمل تمثل مصدراً للدخل وتحقيق تراكمات مادية تساعد في تحقيق مشاريع استثمارية، ذلك الاحساس الذي يصيب الخريجين الشباب يتمثل بالضياع بين افراد المجتمع وبأنه عنصر غير فعال في المشاركة الاجتماعية العاملة، والتي بواسطتها يمكن ان يبرزهويته الخاصة التي تميزه عن الآخرين[1]. إن الزيادة في التعليم تؤدي الى رفع طموحات الخريجين لدرجة يصعب تحقيقها ،هذا الطموح يجعل من الخريجين يرفضون العديد من الوظائف التي لا تتناسب مع طموحاتهم حسب وجهات نظرهم [2].فالوضع بعد عام 2003 تفاقم ليزيد من مشكلة البطالة لتصبح ظاهرة خطيرة تهدد المجتمع العراقي في معظم شرائحه العمرية والطبقية والمهنية ليس فقط الفئات ذات التعليم المحدود وانما شريحة واسعة شملت خريج الدراسات الاولية والعليا سبب ذلك هو شل حركة النشاط الاقتصادي الوطني [3].إلا أنها بقيت عرضة للإفتقار وتفشي الامراض النفسية وخيبة الامل، وتنفرد بطالة الخريجين بصفة معينة بانها تخص شريحة من المجتمع يحمل افرادها تاهيلاً يؤهلهم للمشاركة في قيادة عمليات التحول التنموي[4]والجدول(2) يبين معدل بطالة الخريجين في الجامعات كافة للدراسات الاولية والعليا.

جدول(2) معدل بطالة الخرجين في العراق للدراسات الاولية والعليا للأعوام (2003 - 2018)

الحالة العلمية / السنوات	دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه
2003	9.6	12.4	0.47	....	...
2004	10.6	11.5	0.12	0.29	0.02
2005	11.9	12.4	0.08	0.28	0.01
2006	15.4	19.7	6.6	4.8	0.3
2007	9.8	13.8	6.5	3.9	0.1
2008	14.6	16.1	5.3	8.4	2.7
2012	13.0	14.8	7.8	16.2	11.9
2014	10.1	15.9	9.8	15.2	10.6
2016	10.7	16.6	8.4	14.3	10.8
2017	10.9	16.9	8.6	14.5	11.3
2018	12.2	17.1	9.4	15.1	10.9

المصدر : جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي ،لسنوات متعددة .

إذ نلاحظ من بيانات الجدول(2) إن أعلى نسبة بطالة كانت في عام 2006 بنسبة (19.7%) لخريجي البكالوريوس وأقل نسبة لحملة شهادة الدكتوراه في عام (2005)،وقد إرتفعت نسبة بطالة حملة شهادة الدكتوراه لتصل إلى (10.8%) عام 2016، وهي نسبة مرتفعة وكذلك بالنسبة لحملة الشهادات العلمية الأخرى .

وتجدر الاشارة هنا الى ان واقع سوق العمل العراقي يعاني من إرتفاع معدلات البطالة فيه، لذا فإن أحد الحلول لهذه المشكلة يكمن في الجانب التعليمي بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص، ولا نقصد بذلك الجانب الكمي إنما الجانب النوعي، من حيث الإهتمام فيه بالجوانب الحديثة والمتطورة التي يعتمد عليها سوق العمل المتجدد، على الرغم من إن المعروف لدى الجميع إن الجانب التكنولوجي الحديث سلاح ذو حدين، فمن ناحية هو الحل الأمثل لرفع معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة إذا أستغل بشكل فعال وكفوء، بمعنى من خلال (المناهج والمباني والتدريسيين ...الخ)، ومن ناحية اخرى يعني الاسراف في استخدام التكنولوجيا المتطورة والإستغناء

[1]ـ الدباغ،قاسم عبود،الشباب وازمة الهوية في العراق ،بيت الحكمة ،جمهورية العراق ،الملتقى العربي الاول،دور الشباب في التنمية البشرية ،2013،ص135- 137.

[2]ـ نجا،علي عبد الوهاب ،مشكلة البطالة واثر تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها ،دراسة تحليلية تطبيقيه ،ط1،الاسكندرية ، دارفاروس العلمية،2018،ص183.

[3] ـ الراوي ،احمد عمر ،دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 جامعة المستنصرية دار الدكتور للعلوم ،2009،ص217.

[4] ـ عرب،محمد علي ،التعليم الجامعي وقضايا التنمية ،مكتبة انجلو المصرية للنشر،القاهرة ،2011،ص135.

عن الايدي العاملة مما يؤدي الى رفع معدلاتها بشكل أكبر، إذ يَعدُ سوق العمل القناة الاساسية التي من خلالها يمكن للتعليم تحسين مستوى الدخل الفردي، تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الانصاف في توزيع الدخل ومن ثم التقليل من ظاهرة الفقر.

المحورالثالث :إمكانيات المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومدخلات سوق العمل في ظل خطط وإستراتيجيات التنمية الوطنية في العراق

تواجه معظم الدول النامية والدول العربية وبضمنها العراق تحديات ابرزها المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص مع مدخلات سوق العمل . ففي العراق تعد من التحديات الجوهرية التي تواجه قطاع التربية والتعليم ، ويرجع ذلك إلى ضعف تطابق المخرجات مع مدخلات سوق العمل نتيجة لطبيعة المناهج الدراسية وانخفاض مستوى المهارات وقيم العمل لدى الخريجين وافتقارهم للمرونة الكافية للتعامل مع الاحتياجات التي فرضتها التطورات في سوق العمل الناجمة عن الحروب وعدم الاستقرار السياسي، وضخ مخرجات في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل ونقص في تخصصات تتصاعد الحاجة إليها،إذ تشير البيانات في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى اختلال التوازن بين تخصصات الخريجين، إذ يشكل خريجوا تخصصات العلوم الإنسانية نسبة أعلى من خريجي التخصصات العلمية والتطبيقية التي تتطلبها التنمية الاقتصادية[1].

لقد اشارت الدراسات إلى انفصال شبه كامل بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، وبالنتيجة تراكم أعداد هائلة من الخريجين العاطلين عن العمل الذين يرفضهم القطاع الخاص بسبب انخفاض نوعيتهم وعدم ملائمة قدراتهم وكفاءاتهم لمتطلبات العمل في هذا القطاع، وتضيف الدراسات أن ما يزيد من تفاقم المشكلة ترسخ التوجه نحو العولمة التي تؤكد على حرية حركة رأس المال البشري مما يقود إلى شدة المنافسة على الوظائف المتوافرة في سوق العمل[2].

إن الضرورة باتت لازمة ليتم إعتماد استراتيجية اقتصادية وطنية، لاسيما وأن الاقتصاد العراقي ظل يترنح تحت متطلبات الحكومة وأوضاع الفوضى وضغوط الخارج، فوضع استراتيجية للعراق لم يعد أمراً يقبل التراخي أو التأجيل[3]،اذ لابد من ايقاف التراجع في الأداء الاقتصادي والاوضاع الاجتماعية، وتؤدي خطط التنمية والبرامج الحكومية وسياسات التشغيل دوراً هاماً في توفير فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة .

ـ خطط التنمية الوطنية والخطط الاستراتيجية

منذ تأسيس اول حكومة عراقية عام 2005، عملت وزارة التخطيط عن كثب مع الامم المتحدة والجهات المانحة الدولية الاخرى لوضع خطة تنمية وطنية تحدد خريطة طريق شاملة للتصدي للعديد من التحديات في البلاد .

وقد نشر العراق خمسة برامج وطنية تشمل فترات 2005- 2007 ،2007– 2010 ،2010- 2014، 2013-2018،2017- 2022.

وفضلاً عن خطط التنمية الوطنية هذه، يمتلك العراق عدداً من الاستراتيجيات الوطنية الاخرى التي صممت نظرياً لإستكمال خطط التنمية الوطنية، وتوفير مزيداً من الوضوح بشأن خريطة طريق التنفيذ، وأبرز هذه الإستراتيجيات هي:

1- برنامج حكومة العراق 2018- 2022[4]
2- برنامج إعادة الإعمار والتنمية في العراق2018[5]
3- إستراتيجية تنمية القطاع الخاص 2014 - 2030[6]
4- الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2016- 2020[7]

وتشمل الإستراتيجيات الوطنية الاخرى ذات الصلة ما يأتي:

1. إستراتيجية الحد من الفقر 2018- 2022[1]

---

[1]- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق، بغداد المركز والاقليم للسنوات (2012- 2022)،2012.

[2]- Peril and Promise : Higher Education in Developing Countries, Task force Report. The world Bank and UNESCO,2000.

3- الكناني، كامل كاظم بشير ، ارجوحة التنمية في العراق بين ارض الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي، الطبعة الاولى، دار الكتب، بغداد، 2013، ص 493.

[4] http://pmo.iq/pdf/program19-22pdf ـ مكتب رئيس الوزراء
[5] http://www.cabinet. iq/uploads/Iraq.pdf ـ الامانة العامة لمجلس الوزراء
[6] http://cabinet.iq /upload/pdf/2015-3/2.pdf ـ الامانة العامة لمجلس الوزراء
[7] http://www.nazaha. iq/pdf-up/3940/start_2016-2020.pdf ـ هيئة النزاهة

2. الإستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة 2012[2]...وغيرها

لقد ركزت أغلب هذه الخطط والاستراتيجيات على اهمية بناء رأس المال البشري لتحقيق النمو وخفض معدلات البطالة عامةً وبطالة الخريجين خاصةً، وكان اغلبها يتضمن محاور عدة وكالآتي[3] :

المحور الاول : - تطوير التعليم وزيادة التدريب المهني .

المحور الثاني : - تشجيع الإستخدام الذي تعرضه الاستثمارات الاجنبية .

المحور الثالث : - تشريع قانون جديد للعمل يتناسب مع التغيرات الحديثة في سوق العمل .

إن تحسين الاداء الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي بمعدلات اعلى من الزيادة في النمو السكاني وتحسين مناخ الاستثمار، ولا سيما في القطاعات السلعية الاساسية كالزراعة والصناعة والسياحة ومشروعات البُنى التحتية في الماء والكهرباء وبناء الوحدات السكنية يعد الخطوة المهمة لتوفير فرص عمل للخريجين ، اذ تتميز هذه المشروعات بالوفرة في استخدام اليد العاملة [4].

بالمقابل ضرورة توفير معلومات كاملة عن فرص العمل الشاغرة ، كأحد اجراءات التقريب بين عرض العمل والطلب عليه وتخفيض سن التقاعد وتخفيض عدد ساعات العمل بطريقة لا تؤدي الى انخفاض انتاجية العامل .

ونتناول فيما يلي اهم هذه الخطط والإستراتيجيات

أولا:- خطة التنمية الوطنية 2010 – 2014 [5]

لقد خصصت خطة التنمية الوطنية والاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق (2010-2014) حيزاً لقضية المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل ودعت الى توسيع قاعدة التعليم العالي مما يتفق مع متطلبات التنمية. لقد اتجهت الدولة لوضع خطة للتنمية ذات رؤية استراتيجية شاملة ومستدامة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية وتحسين نوعية حياة الفرد العراقي، فضلاً عن هدفها في بلوغ منظومة تكنولوجيا المعلومات والتطور النوعي والارتقاء بمستوى تقديم الاتصالات الى المعايير الدولية لضمان الجودة بما يؤمن خدمات عالية المستوى ومواكبة التطور العالمي وتراعي متطلبات سوق العمل بما يضمن تحقيق مستوى تشغيل امثل للقوى العاملة كما اكدت الخطة على الجانب المهاري للأيدي العاملة وعلى رفع المستوى التقني التكنولوجي المستخدم في الانتاج. فقد قامت هذه الخطة على مجموعة من الاهداف ومنها:-

1- زيادة تشابك الاقتصاد العراقي مع الاقتصاد العالمي وإزالة التشوهات في الأسعار الداخلية للسلع والخدمات وتعزيز القدرة التنافسية وزيادة كفاءة أداء الاقتصاد العراقي وتوفير ما بين (3-4.5) مليون فرصة عمل جديدة استناداً إلى الانشطة والمشاريع التي تبنتها الخطة، وضرورة الربط بين سياسات التعليم والتدريب وبين احتياجات سوق العمل من القوى العاملة.

2- تعزيز دور القطاع الخاص المحلي والاجنبي من حيث حجم الاستثمار المتوقع الذي قدرته الخطة بحوالي 46%، أما من حيث فرص العمل فقد سعت الخطة إلى توسيع وتنويع الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها [6].

إلا أنه لم يتم الأخذ بهذه السياسات وظل الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نتيجة الظروف العالمية والمحلية التي اثرت به مما أدى للحيلولة دون تنفيذ هذه الخطة.

ثانيا :- خطة التنمية الوطنية 2013-2017[7]

لا تختلف خطة التنمية الوطنية (2013 - 2017) عن خطة التنمية الوطنية (2010- 2014) فكانت تتحدث عن المضمون نفسه ومن أجل تجنب الإخفاقات التي رافقت الخطة السابقة، كانت اكثر دقة وطموح فيما يتعلق بالأمور المتعلقة بالقوى العاملة ورفع كفاءة العاملين وزيادة فرص العمل ورفع إنتاجية العمل والمهارات

1- وزارة التخطيط [1] http://mop.gov. iq/en staic/uploads/1 /pdf /summary.pdf

[2] http://documents.worldbank . Org/ curated/ pt/ pdf?105893-wp-public-ines-summary- final-Report-vf.pdf.

2- البنك الدولي ،الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة،واشنطن العاصمة2012

[1]- سياسة التشغيل الوطنية ، 2010 ، ص11

[4]- عريقات ، حربي محمد ،التنمية والتخطيط الاقتصادي - مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة الاردن، عمان ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ،1993.ص148.

[5]- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010- 2014)، ص17.

[6] - وزارة التخطيط ،خطة التنمية الوطنية 2010 – 2014 ،ص 30.

7- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، خطة التنمية الوطنية 2013-2017 ، الخلاصة التنفيذية، بغداد ،2013 ،ص 7.

والتعليم وتفعيل آليات سياسة التشغيل ومشروع قانون العمل الجديد ...الخ ،وبذلك فأنها تستهدف تحقيق نقله نوعية للاقتصاد العراقي ومن ثم دمجه مع الاقتصاد العالمي، وهذا يتطلب تحقيق الأهداف الآتية:

1- التكامل بين خطة التنمية وخطة التخفيف من الفقر، وإيجاد فرص العمل اللائق وتحقيق بيئة تعليمية متكافئة للإرتقاء بمكانة التعليم والحد من التسرب ومناهج جديدة لرعاية الإبداع والإبتكار والنهوض بالجامعات وتوفير فرص تعليم للجميع تؤمن متطلبات سوق العمل، وبناء القدرات المعرفية و المهارية .
2- إستهداف المرأة والشباب من اجل بناء قدراتهم معرفياً ومهارياً وصحياً وبما يضمن رفع مستوى مشاركتهم في أسواق العمل.
3- تهيئة بيئة تمكينية تؤدي الى تقدم ملموس في نوعية حياة المجموعات الهشة والضعيفة ودمجهم في المجتمع وقوة العمل، وتوسيع قاعدة مشاركتها، وضمان وصولها الى الخدمات والمنافع الاجتماعية [1].

بالرغم من ان هذه الخطة استهدفت تحقيق مجموعة من الاهداف، إلا إنها لم تستطيع تحقيق كل ما سعت اليه نتيجة الأزمات التي تعرض لها البلد مما فرض على الحكومة ان تغير اولوياتها وتضع في مقدمتها تحرير العراق من هيمنة الجماعات الارهابية، مما ادى الى تحويل جزء كبير من اموال البلد نحو الاستخدام العسكري،على حساب الاهداف التنموية .

ثالثاً:- خطة التنمية الوطنية 2018-2022:- [2]

يواجه مشروع إعداد خطة (2018 - 2022)ظروفاً تختلف في معطياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية عن تلك التي واجهتها خطة(2013 – 2017)، تلك الظروف التي حالت دون تحقيق الأهداف المعلنة في الخطة السابقة لذلك ركزت خطة التنمية (2018 – 2022) على الابعاد المختلفة للحوكمة (اللامركزية الإدارية، المشاركة، النزاهة والشفافية والمساءلة، مكافحة الفساد، سيادة القانون، النفاذ إلى العدالة) كما تتناول موضوع الاهداف الوطنية المرفوعة من الاستراتيجيات القطاعية والوثائق الوطنية وأهداف التنمية المستدامة الدولية 2015 - 2030 إطاراً مرجعياً سانداً لمسارها التنموي في رسم الأهداف وتأشير الأولويات بما يضمن الاستجابة لرؤية العراق المستقبلية 2030. لذا ستكون هذه الخطة الأولى من مجموع ثلاث خطط للتنمية الوطنية والتي تغطي المدة(2018 - 2030)، بما يرسم المستقبل الذي نصبو اليه. تبنّت الخطة مجموعة من الاهداف وكان معظمها استكمالاً لما جاء في الخطة السابقة مع تركيزها على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتكون مخرجاته موائمة لمتطلبات سوق العمل العراقي واهداف التنمية المستدامة وهذه الاهداف هي كالآتي: [3]

1- زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الى (292.5) ترليون ديناراً عام 2022مقارنة بحوالي (182.3) ترليون ديناراًعام 2015 وبزيادة مطلقة قدرها (110.2) ترليون ديناراً وبمعدل نمو (7%)
2- إعادة الحياة للقطاعات القادرة على إستيعاب وتشغيل أعداد كبيرة من القوى العاملة ولاسيما قطاع التكنولوجيا .
3- تطوير البُنى التحتية للتكنولوجيا ودعم القطاع الخاص(المحلي والاجنبي) للاستثمار واستخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة ، بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية ومن ثم رفع مستويات التشغيل وخفض مستويات البطالة.
4- دعم خطط وبرامج تنفيذية للتشغيل تستوعب الأعداد المتزايدة من الشباب وفتح افاق المستقبل في إطار دخول العراق مرحلة الهبة الديمغرافية بما يضمن دورهم الإيجابي في التنمية ويعزز الحس الوطني لديهم.
5- تطوير البرامج التعليمية من خلال التنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل وزيادة القروض الممنوحة للشباب بهدف اقامة مشروعات صغيرة مدرّة للدخل ولاسيما شباب الريف وسكان العشوائيات

وبالرغم من نجاح بعض الأهداف ونجاح بعض المؤسسات في تقديم الخدمات،الا انها مازالت دون مستوى طموح المواطن وذلك يعود لمجموعة من التحديات التي تقف امام تنفيذ هذه الخطة

رابعاً:- خطة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال عام 2019/ 2020

تمثل الخطة الوطنية للتعليم العالي في العراق جهدا تعليمياً مستقبلياً أعتمد على مبدأ التخطيط الإستراتيجي خدمة للأجيال القادمة، ويسهم في الوقت نفسه في إحداث نقلة نوعية في قطاع التعليم العالي على عمليات تنشيط قدراتها الذاتية لبناء "مجتمع المعرفة"، أن رؤية الوزارة هي الإرتقاء بالتعليم العالي والبحث العلمي لتلبية احتياجات أسواق العمل بإتجاه تحقيق التميّز في مختلف نشاطاته العلمية والتربوية في مجال (التعلمّ والتعليم، البحث العلمي، وخدمة المجتمع) وبناءً على ما تضمنته من منطلقات أساسية للغايات الإستراتيجية وكالآتي[4]:-

---

1ـ وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، خطة التنمية الوطنية 2013-2017 ، ص8 - 27 .

2 - وزارة التخطيط ،خطة التنمية الوطنية 2018-2022 ، ص 12-16.

3 - وزارة التخطيط ،خطة التنمية الوطنية 2018-2022 ، ص 60-241.

4 - جمهورية العراق ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم المركز والاقليم (2011 -2020)، العراق ،2012، ص35..

1- تعليم ذو جودة عالية، وهو التعليم المستمد من طبيعة المجتمع العراقي المنتفع من أفضل الممارسات العالمية المتقدمة في التعليم وبما يحقق تنمية مفاهيم التفكير العلمي والإبداع ويجعل المجتمع العراقي مساهماً فاعلاً في إنتاج المعرفة ونشرها.
2- تعليم يحقق متطلبات المجتمع وهو التعليم الذي يؤدي الى الموائمة مع سوق العمل المتحضر وتحقيق مبدأ المواطنة الصالحة .
3- تطبيق نظام الحكومة الالكترونية بين الوزارة ومؤسساتها، وبين المؤسسات وتشكيلاتها لتسهيل الإجراءات العلمية والإدارية.
4- تؤكد الوزارة في سياساتها العامة، أهمية تدعيم أسس التعامل مع التقنيات الحديثة ومواكبة التطوّر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل تخريج جيل يواكب أسواق العمل .
5- إعادة متطلبات البحث العلمي التطبيقي الموجّه لخدمة المجتمع والاسواق.
6- السعي الحثيث الى إنشاء المكتبة الالكترونية، وتشجيع التوجّه نحو توفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والإبتكار وصقل المواهب.
7- الإهتمام ببرامج ربط وتوأمة الجامعات ودعم الشراكات الجامعية لتعزيز ارتباط الجامعات العراقية بجامعات أجنبية رصينة ومراكز بحثية معترف بها عالمياً.
8- إعطاء دوراً أكبر للقطاع العام والخاص للمشاركة في مستقبل التعليم العالي وذلك من خلال تمثيلهما في مجلس الوزارة وتسهيل مشاركتهما في إتاحة المزيد من فرص التدريب للطلبة وتقديم الدعم المالي.

- الحلول المقترحة لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومدخلات سوق العمل ومعالجة مشكلة بطالة خريجي التعليم الجامعي في العراق

أصبحت مشكلة بطالة الخريجين أزمة مستعصية في العراق، تتطلب جهوداً مكثفة من قبل الدولة يساندها القطاع الخاص، فنلاحظ ان هذه المشكلة مشكلة متراكمة ومعقدة مع تقلص فرص العمل والتوظيف وتراكم أعداد الخريجين للسنوات الماضية بمختلف اختصاصاتهم العلمية والإنسانية، وتعود اسبابها الى غياب التخطيط وعدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وأزاء هذه المشكلة المركبة من الممكن تقديم عدد من المقترحات العملية التي تسهم في الحد او التخفيف من مشكلة بطالة الخريجين وكما يأتي[1].

1 ـ وظيفة الدولة تخطيط وتنظيم وايجاد وتهيئة فرص عمل للخريجين ، وذلك من خلال عدة أمور اهمها دعم أوجه الاستثمار التي تصب في إيجاد وظائف جديدة ودعم صناديق التنمية وتطوير المهارات والقضاء على الفساد الذي يقف عائق او مانع في تحقيق الخريجين لمشاريعهم.
2 ـ التركيز على دعم القطاع الخاص عملياً وليس نظرياً عن طريق العمل على تبني دخول شركات كبرى وتقديم القروض وتقليل الضرائب كذلك الاهتمام بالجانب القانوني والتشريعي المرتبط بحقوق العمال المادية والمعنوية من اجل استيعاب العاطلين عن العمل وتفعيل قانون العمل العراقي
3- يجب أن تعمل الجامعات على تسويق خريجيها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وذلك من خلال استحداث أو تفعيل عمل روابط الخريجين في مجال التدريب وعقد اتفاقيات تشغيل في هذا المجال
4 ـ أبعاد العمالة الأجنبية وتأهيل وتشغيل المصانع المتوقفة والاعتماد على المنتج المحلي بدل المستورد مما يمكن للحكومة من تغطية رواتب الموظفين من إنتاجيتهم مع توفير فرص عمل كثيرة ومصادر دخل متعددة لها.
5 ـ على الجامعات أن تحرص على تضمين خططها الاستراتيجية أهدافا وبرامج خاصة بالخريجين، يبنى عليها تحديد مستوى قبول الطلبة كماً ونوعاً ، بما يحقق فائدة الخريج، ويضمن فرص عمل لائقة في السوق المحلي أو الإقليمي أو العالمي.
6 ـ على الطلبة الذين هم في مرحلة الإعدادية الوعي وتركيز الاختيار على الاختصاصات التي يحتاجها سوق العمل والابتعاد عن الاختصاصات غير المرغوبة في سوق العمل.
7- إنشاء صناديق لدعم المبادرات الذاتية للشباب تستهدف تقديم قروض ميسرة لإنشاء مشروعات صغيرة تضمن أيجاد فرص عمل للخريجين.

[1] ـ العبيدي، مهند جميل وحيد، البطالة الهيكلية لخريجي الجامعات العراقية الواقع والمعالجات للمدة2004–2018(خريجوا محافظة الانبار انموذجاً)، رسالة ماجستير ،جامعة الانبار ،كلية الادارة والاقتصاد،2020،ص121-122.

8- تفعيل الحوار وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعات والجهات ذات الاختصاص بسوق العمل ،من خلال وضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات التي تحقق التكامل وتخدم مطالب التنمية وتساعد في استحداث التخصصات المطلوبة وتطوير البرامج والمناهج التعليمية[1].

9- دعم التخصصات الحديثة التي توافق بين التعليم ومتطلبات المجتمع ممثلاً في قطاعات الاعمال والمؤسسات الانتاجية ،وتبني نظام تقديم برامج تعليمية مشتركة مع الجامعات المتميزة بالخارج من اجل منح درجات علمية مشتركة ،على مستوى دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه، وما يضمن الجودة والتميز.

10- لتحسين جودة الخريج الجامعي ربط المحتوى الدراسي بالتدريب ،بدلاً من ان يلتحق الخريج بدورات تدريبية بعد التخرج ،ان يتاح له هذه التدريبات خلال المرحلة الجامعية ،وتكون جزءاً من المناهج الدراسية ،وعمل دورات تدريبية للطلاب اثناء الاجازات الصيفية ،وتدريب الطالب قبل التخرج في المؤسسات المختلفة مهما اختلفت التخصصات كما يحدث في الكليات العلمية [2].

إن تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في الاقتصاد العراقي يحتاج الى التخطيط الاستراتيجي والإدارة الرشيدة ومزيداً من التفاعل والتشاور وبحث الاسباب التي انعكست تأثيراتها في الجوانب العلمية والنشاط الاقتصادي للبلد، وصولا "الى تحديد الخطوات التي ينبغي التوصل اليها مشتركا" لدعم العلاقات المتعددة بين الجانبين(مخرجات التعليم) و(سوق العمل).كما ان لمخرجات التعليم اهمية كبيرة لدعم وانجاح أي مشروع من مشروعات التنمية الاقتصادية ،مما يجعل المؤسسات التعليمية تحت مسؤولية كبيرة تفرض عليها العمل للحصول على مخرجات مؤهلة ومقبولة ذات جودة عالية لتلبية حاجة سوق العمل.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. شهد قطاع التعليم العالي في العراق تراجعاً في المستوى العلمي منذ ثمانينيات القرن الماضي ولغاية اليوم وذلك بسبب الحروب والحصار والاحتلال والعمليات الارهابية علاوةً على ظاهرة الفساد الاداري والمالي التي طالت هذا القطاع.
2. عدم ملائمة خريجي التعليم الجامعي مع سوق العمل، هذا ناجم عن عدم وجود تخطيط مسبق لما يحتاجه سوق العمل من هؤلاء الخريجين.
3. بالرغم من وجود سياسة خاصة تتضمن أعداد الطلبة المخطط قبولهم في كل جامعة .. ولكن لايتم الالتزام بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وبالتالي يتم قبول أعداد من الطلبة تفوق الطاقات الإستيعابية في الجامعات.
4. التلكؤ في تنفيذ مشاريع خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية كما هو مخطط لها أدى الى تفاقم مشكلة البطالة وارتفاع معدلاتها بين الخريجين ولمختلف التخصصات ؛وهذا يعود سببه بالدرجة الاولى الى استشراء الفساد الاداري والمالي مما ادى الى توقف وتلكؤ الكثير من المشاريع.

التوصيات

1- ربط مخرجات التعليم بسياسات العمل، وذلك من خلال تطوير التعليم والتحكم في نوعية الاختصاصات بحيث تكون متجانسة مع متطلبات سوق العمل، لأجل رفد الاقتصاد العراقي بالأيدي العاملة الماهرة التي تتلاءم مع إحتياجات سوق العمل العراقي .

2. ضرورة تركيز المؤسسات التعليمية على مواءمة مخرجاتها مع احتياجات ومتطلبات مؤسسات سوق العمل لسد تلك الإحتياجات من جهة، ولضمان حصول الخريجين على فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم ومؤهلاتهم من جهة اخرى.

3.التوسع في منح القروض وبأقل فائدة للراغبين من خريجي الكليات الحكومية والاهلية بالاستثمار وفتح المشاريع الصغيرة الخاصة بهم سواء كانت مشاريع انتاجية أم خدمية مما يخدم مسيرة التنمية وتقليل معدلات البطالة.

المصادر

1- العبيدي، رشا جاسم احمد، اثر التخطيط الاستراتيجي وموائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في دعم سياسات التنمية العراقية، مجلة الجامعة العراقية/ع (27 /1)،2011 ، ص368.

2 -GBETONMASSE BLAISE SOMASSE (2015). Essays On The Relationships Between Education Policies, Achievement, Labor Market Outcomes, And Inequality, A Dissertation Submitted to the faculty of Clark University, Worcester, Massachusetts, in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in the Department of Economic.

1- البنك الدولي ،الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة،واشنطن العاصمة2012.
2- جبر، نادية لطفي، الاستثمار البشري ومتطلبات سوق العمل في ضوء واقع التعليم الجامعي /العراق دراسة قياسية ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ،كلية الادارة والاقتصاد،2018.
3- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي ،لسنوات متعددة .
4- جمهورية العراق ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم المركز والاقليم (2011 -2020)، العراق ،2012.
5-الحيالي ،إيهاب عبد الرزاق حسين، ضمان جودة مخرجات التعليم العالي من اجل تلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل ،المؤتمر العربي الثالث لضمان جودة التعليم العالي ،جامعة الزيتونة، الاردن، 2013.
6- الدباغ،قاسم عبود،الشباب وازمة الهوية في العراق ،بيت الحكمة ،جمهورية العراق ،الملتقى العربي الاول،دور الشباب في التنمية البشرية ،2013 .
7- الراوي ،احمد عمر ،دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 جامعة المستنصرية ، دار الدكتور للعلوم ،2009.
8- الربيعي،فلاح خلف علي،امكانيات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،العددالعشرون،2009.
9- سياسة التشغيل الوطنية ، 2010 .
10- صبري ،علاء حسين، التعليم المهني ،دار الكتب والوثائق ،بغداد،2017.
11 - صيام ،احمد زكريا، تخطيط سياسات التعليم العالي وفقا لاحتياجات سوق العمل في القرن الواحد والعشرين، معهد التخطيط العربي،الكويت،2010.
12- العبيدي، رشا جاسم احمد، اثر التخطيط الاستراتيجي وموائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في دعم سياسات التنمية العراقية، مجلة الجامعة العراقية/ع (27 /1)،2011 .
13ـــ العبيدي، مهند جميل وحيد، البطالة الهيكلية لخريجي الجامعات العراقية الواقع والمعالجات للمدة2004-2018(خريجو محافظة الانبار انموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة الانبار ،2020.
14- عرب،محمد علي ،التعليم الجامعي وقضايا التنمية ،مكتبة انجلو المصرية للنشر،القاهرة ،2011.
15- عريقات ، حربي محمد ،التنمية والتخطيط الاقتصادي ـ مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة الاردن، عمان ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ،1993.
16- فليه، فاروق عبده ،اقتصاديات التعليم ،مبادى راسخه واتجاهات حديثة ،عمان ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،**2003**.
17- قبة، فاطمة، دور منتجات المؤسسات الجامعية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،الندوة الدولية المشتركة بين جامعة تنسة الجزائرية وجامعة قفصة التونسية حول الادماج المهني لحملة الشهادات الجامعية ،جامعة تبسة الجزائر ،2012.
18-الكناني، كامل كاظم بشير ، ارجوحة التنمية في العراق بين ارض الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي، الطبعة الاولى، دار الكتب، بغداد، 2013.
19- المجالي،آمال ياسين، سبل تعزيز المنافع المشتركة بين مؤسسات التعليم التقني وسوق العمل ،جامعة الطفيلة التقنية الاردن انموذجاً،ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، المنامة ،مملكة البحرين،2010،ص53.
20 - المدهون، أيمن سامي جميل، مدى مواكبة مهارت خريجي التعليم المحاسبي لمتطلبات سوق العمل المصرفي في قطاع غزة ،جامعة الازهر ،فلسطين ، رسالة ماجستير،2018.
21 - محمد،عدي صابور،انعكاس مخرجات التعليم الأهلي على سوق العمل في العراق،جامعة حياة الخاصة للعلوم التكنولوجيا،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،العدد54، 2018.
22- نجا،علي عبد الوهاب ،مشكلة البطالة واثر تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها ،دراسة تحليلية تطبيقيه،ط1،الاسكندرية ، دارفاروس العلمية،2018.
23- وزارة التخطيط 24 http://mop.gov. iq/en staic/uploads/1 /pdf /summary.pdf
25 http://documents.worldbank . Org/ curated/ pt/ pdf?105893-wp-public-ines-summary- final-Report-vf.pdf.
26- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010- 2014.
27- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق، بغداد المركز والاقليم للسنوات (2012- 2022ـ مكتب رئيس الوزراء http://pmo.iq/pdf/program19-22pdf 28
ـ الامانة العامة لمجلس الوزراء 29 http://www.cabinet. iq/uploads/Iraq.pdf
ـ الامانة العامة لمجلس الوزراء 30 http://cabinet.iq /upload/pdf/2015-3/2.pdf
ـ هيئة النزاهة 31 http://www.nazaha. iq/pdf-up/3940/start_2016-2020.pdf
32- وزارة التخطيط ،خطة التنمية الوطنية 2010 – 2014.
33- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، خطة التنمية الوطنية 2013-2017 ، الخلاصة التنفيذية، بغداد ،2013.

34- وزارة التخطيط ،خطة التنمية الوطنية 2018-2022.
35-Peril and Promise : Higher Education in Developing Countries, Task force Report. The world Bank and UNESCO,2000.
36GBETONMASSE BLAISE SOMASSE (2015). Essays On TheRelationships Between Education Policies, Achievement, Labor Market Outcomes, And Inequality, A Dissertation Submitted to the faculty of Clark University, Worcester, Massachusetts, in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in the Department of Economic.2012،(

The role of economic planning in harmonizing the outputs of higher education and the requirements of the labor market in Iraq after 2003

Sana Salem Hamid, Researcher
Prof. Dr. Star Jaber Omran

Abstract

This research aims to know the role of strategic planning in harmonizing the outcomes of Iraqi university education and the requirements of the labor market and ways to bring about this compatibility. Work, this is due to the lack of prior planning for what the labor market needs from these graduates, and in the light of which a number of solutions and proposals have been developed. On the other hand, to ensure that graduates get job opportunities suitable for their specializations and qualifications.

Keywords: ***economic planning, university education, labor market.***

……

……

……

……

……

……

……

……